العرب
السبت 2019/08/10
السنة 42 العدد 11434

المواجهة الاستراتيجية بين واشنطن وبكين من هونغ كونغ إلى هرمز

د. خطار أبودياب
أستاذ العلوم السياسية، المركز الدولي للجيوبوليتيك-باريس

انتقل التنافس الأميركي – الصيني في الفترة الأخيرة إلى حلبة المجابهة الاستراتيجية، إذ برزت ردة الفعل الصينية السلبية إزاء خطة واشنطن نشر صواريخ متوسطة المدى في منطقة آسيا-المحيط الهادئ، وتفاقمت الحرب التجارية مع تصنيف واشنطن للصين كدولة "تتلاعب بالعملة". ويتعدى التوتر بين الجانبين هذه الملفات إلى اختبارات قوة حول النزاعات الدائرة من الملف الإيراني إلى كشمير وهونغ كونغ وصولا إلى شبه الجزيرة الكورية.

ومن الواضح أننا أمام نظرتين للعالم ورؤيتين أيديولوجيتين تتجابهان ولا تتقاسمان في المدى المنظور أي مخرج مشترك لتنظيم العولمة أو إعادة تشكيل النظام الدولي. والأدهى أن المشهد العالمي يتخبط باضطراب متصاعد مع عودة سباق التسلح بين الدول الكبرى والقوى الإقليمية ومن دون وجود حوكمة وضوابط في تنافسية لا ترحم.

وفي الأسبوع الماضي، أكد انسحاب الولايات المتحدة رسميا من معاهدة الصواريخ النووية متوسطة المدى التي كانت قد وقعتها مع روسيا عام 1987 العودة إلى نمط جديد من الحرب الباردة بين القطبين العالميين السابقين. لكن مطالبة واشنطن بمفاوضات تشمل موسكو وبكين حول القدرات الصاروخية تكشف أن الحرب الباردة الجديدة تشمل الولايات المتحدة في مواجهة كل من روسيا والصين، وتضع هذا الثلاثي العالمي الصاعد على صفيح ساخن في أكثر من ميدان.

مع إعلان الرئيس الأميركي السابق باراك أوباما في 2011، عن تحويل الولايات المتحدة تركيزها إلى منطقة آسيا والمحيط الهادئ وجعلها أولوية استراتيجية، أصبح المدى الآسيوي الواسع من أهم مسارح إعادة التموضع الدولي نظرا لما تختزنه هذه القارة من ثروات وسيولة نقدية ومواقع حساسة. وتعيش هذه المنطقة من آسيا والمحيط الهادئ على وقع توازن إقليمي دقيق بين التبعية الاقتصادية للعملاق الصيني وغطاء الحماية الأمنية الذي توفره الولايات المتحدة لحلفائها والذي يكرسها قوة وازنة في القارة الأكبر سكانا في العالم. وكما كانت أوروبا محور الحرب الباردة السابقة تشهد آسيا حاليا على وقائع الحرب الباردة الجديدة إن في غربها (الشرق الأوسط والخليج)، أو في شبه القارة الهندية (الهند، باكستان، بنغلاديش، نيبال، سريلانكا) أو في الشرق الأقصى.

تزامنا مع عدم حصول اختراق جدي في الأزمة الكورية والاحتجاجات الواسعة في هونغ كونغ ضد "النموذج السلطوي الصيني" والاحتكاكات في بحر الصين الجنوبي ومستقبل تايوان واندلاع اختبار قوة حول كشمير واحتدام النزاع حول الملف الإيراني، أتى الجدل حيال قرار واشنطن بخصوص نشر الصواريخ في آسيا ليثير مخاوف الصين (رغم بعد مسافة القواعد المقترحة حوالي 3 آلاف كيلومتر) التي لم تتردد في التذكير بأزمة الصواريخ الشهيرة في كوبا والتحذير من سيناريو مماثل. وفي خلفية كل ذلك توجد التنافسية الاقتصادية الحادة وتوسع القوة الصينية عبر مشروع الحزام والطريق (طرق الحرير الجديدة) الذي يأخذ من القارة الآسيوية مكان انطلاقه ومداه الحيوي الجيواستراتيجي.

ساد الحذر الأسواق المالية بخصوص النمو الاقتصادي العالمي نتيجة النهج الترامبي بخصوص الرسوم الجمركية على الصين ومجموعة "هواوي" (الجيل الخامس للاتصالات) والخلاف حول سعر صرف اليوان بالقياس للدولار، والجهد الصيني- الروسي للاستغناء عن العملة الخضراء، لأن تشابك أكبر اقتصادية في العالم كان حيويا للطرفين وللاقتصاد العالمي ولأن التوترات الحالية ستنعكس على الدورة الاقتصادية بالإجمال.

وتزداد الأمور حدة مع التوتر بخصوص معاهدة الصواريخ متوسطة المدى والمواقف من أبرز نزاعات الساعة. وفي هذا السياق لا مناص من ربط التفاعل بين عدة ملفات أولها المبارزة في الخليج ومسألة كشمير والأزمة الكورية. وليس من قبيل المبالغة القول إن الصين لن تسهل مجانا التسوية مع بيونغ يانغ إذا لم تحصل على مقابل بخصوص تايوان وبحر الصين الجنوبي. ومن هنا تنظر بكين بقلق كبير إلى اهتزاز الوضع في هونغ كونغ لكنها لا تملك الإثبات بأن واشنطن تحرك الأمور من وراء الستار. أما بالنسبة للتصعيد المفاجئ حول كشمير والاحتدام بين الهند وباكستان على دروب "طرق الحرير الجديدة" فلا تفصله أوساط أوروبية عن رد أميركي محتمل على الدور الصيني في الملف الإيراني، وكل هذا يدلل على الترابط بين هذه الملفات لجهة صراعات الكبار ومحاولة تمرير مصالحهم.

وتواصل الصين حاليا استيراد النفط الخام من إيران، رغم إنهاء الولايات المتحدة استثناءات كانت منحتها لبعض الدول من العقوبات المفروضة على طهران. وكشف بحث أعدته ثلاث شركات للبيانات أن الصين واصلت، في شهر يوليو الماضي، استيراد النفط من إيران، حيث جرى تفريغ ما بين 4.4 و11 مليون برميل من النفط الخام الإيراني في الصين، أو ما بين 142 و360 ألف برميل يوميا. علما أن الإحصاءات المتداولة تشير إلى أن تصدير النفط الإيراني لا يتجاوز حاليا نصف مليون برميل يوميا وهذا يدلل على أهمية الواردات الصينية.

بيد أنه بالرغم من حرص بكين على دعم طهران المهمة استراتيجيا بالنسبة للتوسع الصيني، وبالرغم من حماية بكين لبيونغ يانغ وكذلك التموضع الأميركي في آسيا ودعم الهند، لا يعتقد أن الحرب الباردة الجديدة ستنحرف نحو صدام مباشر داخل الثلاثي العالمي الصاعد.

في الماضي غير القريب نصح المنظر الأميركي الاستراتيجي زبيغنيو بريجيتسكي بوجوب قبول الولايات المتحدة لشراكات موضعية مع كل من روسيا والصين للحفاظ على موقع القوة العظمى الوحيدة بأسلوب مرن. لكن تصدع العولمة واحتدام التنافسية يقودان إلى التشكيك بهكذا سيناريو إيجابي حصرا وترجيح استمرار مخاض إعادة تشكيل النظام العالمي عبر الحروب بالوكالة والحرب الاقتصادية ونزاعات الثورة الرقمية.

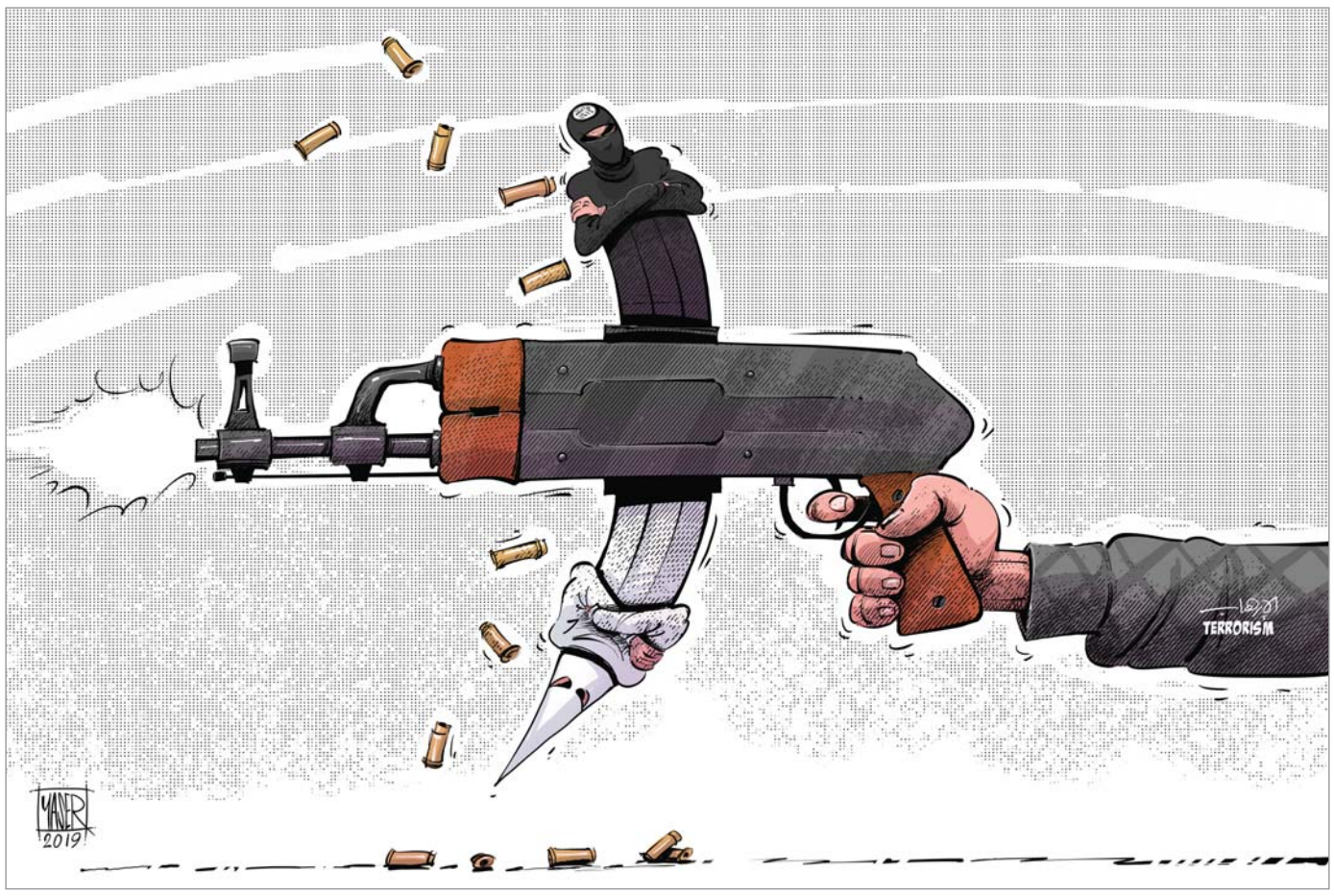

من الذي يريد لداعش أن يعود؟

إبراهيم الزبيدي
كاتب عراقي

مقدما ينبغي التنبيه إلى أن بإمكان أي فاعل مجهول، فردا كان أو حزبا أو جهاز مخابرات، أن يفجر مفخخة، أو أن يدبر هجوما إرهابيا، أو يطلق قذيفة أو صاروخا، تحت جنح الظلام، لتُنسب الجريمة لداعش. ولأن داعش الحقيقي ليست له مصلحة في نفي هذه التهمة وتكذيبها وإعلان البراءة منها، فإنه يفضل الصمت وعدم التعليق، لأن في ذلك دعاية "مجانية" لقوته الموهومة وجبروته المزعوم.

والحقيقة التي يعرفها الغارقون في علم السياسة ومقالبها وألاعيبها هي أن هناك أربع جهات من ذوات القدرة والحاجة إلى عودة دولة الخليفة المطارد أبي بكر البغدادي، أو داعش آخر لا يمت بأي صلة لذلك الذي مات وشيع الإيرانيون والأميركيون والأتراك والعراقيون جثمانه من زمن بعيد.

فإيران لها مصلحة في خلق داعش جديد في كل مرة تحتاج فيها إلى هز العصا الغليظة لردع خصومها العراقيين السنة والأكراد المتحالفين، سرا أو علانية، مع أميركا، وللشد من عضد رؤساء مستعمرتها العراقية ووزرائها ونوابها. أو لمآرب أخرى.

وتركيا أيضا تحتاج إلى داعش، أو إلى ما يشبه داعش، حين يشتد عليها الضرب تحت حزامها من قبل أعدائها الأكراد، ومن أصدقائها المتحالفين مع أعدائها، داخل مدنها وقراها، أو في مناطق نفوذها في سوريا والعراق. وما كشفته الحقائق الموثقة عن تعاملات الحكومة التركية مع داعش الساقط، أو تسهيلاتها التي كانت تمنحها لـ"مجاهديه" لا يحتاج إلى إعادة وتفسير.

أما أميركا دونالد ترامب فيصعب التنبؤ بأساليبها وأدواتها التي تستخدمها في حروبها الساخنة والباردة معا، وهي في أغلب أحوالها عصية على الفهم على الآخرين.

وقد اعتدنا على إطلاقها مخاوفها وتحذيراتها من عودة داعش، خصوصا في السنتين الأخيرتين، حين تريد مشاغلة إيران العراقية ومشاكستها، وإغراقها في مقاتلة الأشباح. وكذلك لتوصيل رسائل ملغومة لحكام العراق ذوي الهوى الإيراني إن لم يكبحوا جماح انقيادهم الأعمى لقاسم سليماني قبل فوات الأوان.

وقد دأب الأميركيون، من حين إلى حين، على تذكير رؤساء العراق الثلاثة، ومن يدور في أفلاكهم، بحاجتهم الشخصية إلى الرضا والعطف الأميركيين المستترين، وبحاجة جيوشهم وقوات أمنهم إلى طيران أميركا وأقمارها، وإلى إعفائهم من عقوباتها على "إيرانهم"، وإلى الاستمرار في الإغداق عليهم بسلاحها وذخائرها بالمجان، أو بالدفع العاجل الميسر السهل، أو الآجل البعيد.

والشيء بالشيء يذكر. ففي كل مرة تنشط فيها أحزاب إيران العراقية، وقادة ميليشياتها ضد وجود القوات العسكرية الأميركية في العراق يخرج مصدر رسمي أميركي أو أوروبي أو إسرائيلي ليعلن عن عودة داعش، ولينسب إليه جرائم جديدة، ويحذر من عودة هذا البعبع الذي أعلنت أميركا وأوروبا وحكومات العراق، ذاتها، عشرات المرات، أنه انتهى، وتم القضاء على آخر معاقله المحصنة، ولم يعد في إمكانه أن يعود.

> **ماذا ستفعل إيران العراقية لو صح تقرير الدفاع الأميركي، وخرج لها داعش من بين القبور، ولو اضطرت أميركا إلى مغادرة العراق وتركت فخار الإيرانيين والعراقيين يكسر بعضه؟ وهل إن البيئة التي أنتجت داعش لم تعد موجودة في العراق؟**

وفي غمرة ألعاب جر الحبل بين أميركا وإيران في العراق أوضح محمد البلداوي أحد نواب تحالف الفتح الذي يتزعمه هادي العامري أن الاتفاق بين تحالفه وتحالف "سائرون" الذي يتزعمه مقتدى الصدر وبعض القوى السياسية الأخرى "الوطنية" أكد على ضرورة السير في خطوات تشريع قانون إخراج القوات الأميركية والأجنبية من العراق.

وفي تصريح مفاجئ أعلن مفتّش عام في وزارة الدفاع الأميركية أن تنظيم الدولة الإسلامية يُعاود الظهور في سوريا مع سحب الولايات المتحدة قوّاتها من البلاد، وأنّه عزّز قدراته في العراق.

وقال التقرير "رغم خسارته خلافته على الأرض، إلا أن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا عزّز قدراته المسلحة في العراق، واستأنف أنشطته في سوريا خلال الربع الحالي من السنة، وذلك لأسباب منها أن القوات المحلية (العراقية والسورية)غير قادرة على مواصلة شن عمليات طويلة الأمد، أو القيام بعمليّات عدة في وقت واحد، أو الحفاظ على الأراضي التي استعادتها".

ترى، ماذا ستفعل إيران العراقية لو صح تقرير الدفاع الأميركي، وخرج لها داعش من بين القبور، ولو اضطرت أميركا إلى مغادرة العراق وتركت فخار الإيرانيين والعراقيين يكسر بعضه؟

سؤال آخر، هل إن البيئة التي أنتجت داعش القديم لم تعد موجودة في العراق وقادرة على إنتاج داعش جديد؟

بعبارة أخرى. هل تحققت العدالة والمساواة في العراق، ولم يعد الانتماء الطائفي هو مقياس الكفاءة، وانتهى زمن الميليشيات وسلاحها، وأصبح الدين لله والوطن للجميع، وخلت سجون نوري المالكي وحيدر العبادي وعادل عبدالمهدي من سكانها الأبرياء، أم إن الظلم هو نفس الظلم، والتهميش هو التهميش، والاختلاس نفس الاختلاس، والعمالة نفس العمالة، وقاسم سليماني هو نفسه الحاكم بأمره الذي يوزع المناصب والمكاسب والرواتب، كما كان وكما سوف يكون؟

عودة داعش: خطر حقيقي أم مزعوم؟

سلام السعدي
كاتب فلسطيني سوري

في تقرير جديد، حذر البنتاغون الأميركي من احتمال عودة بروز تنظيم داعش في سوريا والعراق، بل وسيطرته على مدن رئيسية بصورة مباغتة، في حال انسحبت القوات الأميركية من البلدين. يثير هذا التحليل الدهشة والتساؤلات لأنه يأتي بعد أقل من ستة أشهر على إعلان هزيمة التنظيم بصورة تامة من مدينة الباغوز في سوريا. فهل يعقل أن يستجمع التنظيم قواه خلال ستة أشهر فقط، وذلك في أعقاب حرب طاحنة ضده استمرت نحو خمس سنوات وشاركت فيها عشرات الدول، وعلى رأسها الولايات المتحدة؟

انطلاقا من ذلك، شكك البعض بتقرير البنتاغون واعتبره تضخيما للخطر الذي تشكله بقايا التنظيم وذلك من أجل ثني الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، عن قرار مغادرة سوريا، وهو قرار إشكالي واصل مداعبة خيال ورغبات الرئيس الأميركي رغم تأكيدات وزارة الدفاع والاستخبارات، مرارا وتكرارا، أن عواقبه ستكون وخيمة. ومع استعداد ترامب لخوض غمار الحملة الانتخابية لرئاسة البيت الأبيض بعد أشهر قليلة، ربما يكون تقرير البنتاغون وسيلة ضغط جديدة لمنع الرئيس الأميركي من إدراج مسألة الانسحاب من سوريا ضمن أوراق حملته الانتخابية. كما أن من مصلحة الولايات المتحدة وحليفها المحلي على الأرض، قوات سوريا الديمقراطية، المبالغة بمدى الخطورة التي يشكلها التنظيم في محاولة لترهيب السكان المحليين، والعرب خصوصا، بعد مظاهرات مستمرة طوال الأشهر الماضية طالبت بتحسين الخدمات العامة ورفع مستوى المشاركة السياسية في مراكز صنع القرار التي يسيطر عليها الأكراد.

ولكن كون الحديث عن إمكانية عودة التنظيم يخدم مصالح كل من وزارة الدفاع والاستخبارات الأميركيتين وقوات سوريا الديمقراطية، لا يعني ذلك أن التقديرات غير صحيحة. تبقى الحقيقة أن تنظيم داعش لم يهزم بعد خسارته لـ"الخلافة" المزعومة التي أقامها عام 2015، وإنما انسحب إلى مناطق نائية وأعاد تنظيم قواته. لقد قدر معهد دراسات الحرب في أغسطس من العام الماضي أن لدى تنظيم داعش نحو ثلاثين ألف مقاتل في كل من سوريا والعراق. ويعتبر هذا العدد من المقاتلين ضخما للغاية ويفوق بثلاث مرات عدد المقاتلين في صفوف تنظيم القاعدة في العراق عام 2011، عندما انسحبت الولايات المتحدة وفتحت الطريق لعودة التنظيم بنسخته الجديدة: الدولة الإسلامية في العراق.

انطلاقا من أعداد المقاتلين المتواضعة عام 2011، وفي ظل أوضاع محلية أكثر استقرارا منها اليوم، استطاع التنظيم السيطرة على مساحات شاسعة من العراق وسوريا في غضون ثلاثة أعوام. هكذا يبدو معقولا أن تتمكن خلايا التنظيم المتبقية اليوم من استعادة القدرة على الهجوم والسيطرة على عدد من المدن في سوريا والعراق حال مغادرة القوات الأميركية.

وفضلا عن الأعداد الكبيرة من المقاتلين المتاحة للتنظيم، تسود مناطق شمال سوريا اليوم أوضاع اقتصادية واجتماعية وسياسية وأمنية مواتية لعودة داعش. فبعد سنوات طويلة من الحرب، تفتقد تلك المناطق إلى الحد الأدنى من الخدمات وتراجعت فيها ظروف الحياة الكريمة إلى مستوى غير مسبوق. وتعجز الإدارة الذاتية، المدعومة من الولايات المتحدة، عن التعامل مع هذا التحدي الذي يحتاج إلى مؤسسات دولة تمتلك القدرات والموارد والخبرات الكافية، وهو ما تفتقده القوات الكردية. كما يتطلب تقليص معاناة السكان الاقتصادية تدفق المساعدات الدولية التي تغيب اليوم بسبب الغموض الأمني الذي يحيط بمستقبل مناطق شمال البلاد.

يدفع هذا الوضع البائس بنسبة كبيرة من السكان المحليين دفعا نحو تنظيم داعش. ولا يؤدي ذلك إلى زيادة قدرة التنظيم على تجنيد الشباب فقط، وبالتالي تعزيز قدرته على تنفيذ هجمات متفرقة في نفس الوقت، بل يساعده أيضا على اختراق المجتمعات المحلية والحصول على معلومات حساسة حول عمل وأماكن تمركز أعدائه.

توفرت تلك الظروف في العراق عام 2011، إذ ساعد الإقصاء السياسي وتدهور الظروف الاجتماعية ضمن البيئة السنية خلال سنوات حكم رئيس الوزراء العراقي الأسبق نوري المالكي على بروز بيئة خصبة لنمو تنظيم الدولة الإسلامية في العراق. ما يحدث اليوم هو أن التنظيم الإرهابي لا يبدأ من الصفر، كما حدث عام 2011، وأن الظروف الاقتصادية والاجتماعية ومستويات الاضطهاد السياسي والتوتر الإثني والطائفي باتت أعلى بصورة ملحوظة عما كانت عليه في الماضي. تجعل كل تلك التطورات من عودة داعش إمكانية قائمة، بل ومرجحة، سواء غادرت القوات الأميركية أم بقيت.